طرد المتورّطين في العملية؛ وأمر بتدمير جميع المنازل الواقعة على مقربة من مكان وقوع الحادث (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ٣٧٨ / ١٤٥٣، ٣٠/٩/١٩٩٠). كما دعا زعيم حركة «تسوميت» المتطرّفة، رفائيل ايتان، في حديث بثّته الاذاعة الاسرائيلية بتاريخ ٢١/٩/١٩٩٠، الى «تدمير مخيم البريج ومسحه من على وجه الارض، وطرد جميع سكانه [الى] خارج الحدود» (**المصدر نفسه**). أمّا وزير الاسكان، شارون، فعرض، بتاريخ ٢٣/٩/١٩٩٠، على رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بياناً اتهامياً بحق «المسؤولين العسكريين الذين يؤكدون ان الانتفاضة في تراجع». وقال شارون: «انها في ذروة قوّتها». وطالب بطرد زعماء الانتفاضة المقيمين في الضفة والقطاع، وكذلك طرد عدد من عائلات المعتقلين المتهمين بحادث البريج (**المصدر نفسه**). وساهمت الصحف الاسرائيلية في حملة التحريض هذه، فوصفت صحيفة «معاريف» مقتل الجندي في المخيم بأنه «عمل وحشي رهيب». وزعمت ان «الوحشية في مخيم البريج وصلت الى أسفل الدرك، وخلقت سابقة جديدة». وذكرت «معاريف» ان «المطلوب هو القاء القبض على القتلة ومحاكمتهم، بحيث لا يتورع القضاة عن فرض عقوبة الاعدام [بحقهم]» (**المصدر نفسه**). ودعا نوّاب اسرائيليون يمينيون الى اتخاذ اجراءات صارمة ضد ما وصفوه بـ «العمل الارهابي الوحشي» (**الحياة**، ٢٩/٩/١٩٩٠).

لم تتأخر سلطات الاحتلال في تنفيذ الجانب الاكبر من المطالب والتهديدات هذه، فشرعت في عمليات هدم بيوت لم يسبق ان تعرّض لمثلها مخيم في قطاع غزة أو الضفة الفلسطينية، منذ قام وزير الاسكان الحالي، شارون، بحملته الشهيرة، آنفة الذكر، في غزة، عندما كان وزيراً للدفاع في أوائل السبعينات وأسفرت عن هدم ما لا يقل عن ستمئة منزل في قطاع غزة، بحجة القضاء على المقاومة المسلّحة فيها (**المصدر نفسه**، ٣٠/٩/١٩٩٠). فبعد رفض محكمة العدل العليا اصدار أمر مؤقت لمنع تنفيذ قرار الهدم، الذي اتخذته السلطات العسكرية الاسرائيلية، قامت أربع جرّافات ثقيلة تابعة للجيش الاسرائيلي بهدم ٢٧ محلاً تجارياً وعشرة منازل هدماً كاملاً، وعشرين بيتاً بشكل جزئي. وهدّدت السلطات بهدم أربعة منازل أخرى. وذكر شهود عيان، هربوا من المخيم، ان الجيش الاسرائيلي منع أصحاب البيوت التي تعرّضت للهدم من اخلائها من الأثاث والحاجيات، وسمح للنساء، فقط، باخراج بعضها خلال مهلة نصف ساعة. كما ذُكر ان عشرات النسوة شاركن في نقل الخزائن والأجهزة الكهربائية وأكياس الطحين الى خارج البيوت. وأقام من هدمت بيوتهم في بناية قديمة لمستشفى مهجور داخل المخيم، واضطرت عائلات بأكملها الى الاقامة في مطابخ، أو حمّامات، أو بقايا بيوت مهدمة. ورفض الجيش الاسرائيلي السماح لهم بنصب خيام وسط الساحات الخالية (**المصدر نفسه**).

في وقت لاحق، صادقت محكمة العدل العليا على هدم البيوت في البريج «لأسباب أمنية». وكانت المحكمة رفضت الالتماس لأمر احترازي الذي قدّمته جمعية حقوق المواطن في اسرائيل. وقال المدير القانوني للجمعية، جاشوا شونغمان: «ان الجيش [الاسرائيلي] حاول تفسير وجهة نظره بالقول ان السلطات [الاسرائيلية] تواجه مشاكل أمنية على هذا الشارع [الرئيس في مخيم البريج]؛ وان السيطرة عليه أصبحت أصعب». وأضاف، ان هدم البيوت في البريج، بحجة الأمن، تشكّل «سابقة قانونية» يمكن للجيش استخدامها في المستقبل. وكان قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الاسرائيلي، متان فلنائي، حضر الى محكمة العدل العليا خصيصى، لاقناعها بأمر الهدم. واعترف فلنائي، في المحكمة، بأن قرار هدم البيوت جاء «كردّ فعل على الحادث» الذي وقع في البريج. وقال مبرراً ذلك «ان قطاع غزة على استعداد للاشتعال، وان على الجيش الاسرائيلي ان يستعيد سيطرته عليه» (**المصدر نفسه**). غير ان مصادر اسرائيلية رأت ان الاستئناف الذي تقدّمت به جمعية حقوق المواطن، من أجل منع الهدم، استند، فعلاً، الى أمر الاساس الذي اتخذ في المحكمة العليا، في العام ١٩٨٩، حين قرّرت المحكمة، بلسان رئيسها القاضي مئير شمغار، بأن سلطات الجيش الاسرائيلي غير مخوّلة بهدم مبان في المناطق المحتلة، من دون أن تمنح امكانية للمتضررين لطرح مشاكلهم ورفع أقوالهم وادعاءاتهم الى محكمة العدل العليا (**القدس**